مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/7

الأجندة الاقتصادية لزيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن أولويات المرحلة والشراكة الاستراتيجية

وحدة الدراسات الاقتصادية

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تقدير موقف

2026/7/7

الأجندة الاقتصادية لزيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن: أولويات المرحلة والشراكة الاستراتيجية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، السياسة الداخلية والخارجية

الكاتب / وحدة الدراسات الاقتصادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

I. توصيات تنفيذية موجهة إلى الحكومة العراقية

1. إعداد ورقة تفاوضية تمثل الأولويات الملحة للحكومة العراقية، كأن يتم تحديد خمس ملفات اقتصادية قبل الزيارة، مع أهداف قابلة للقياس ومسؤوليات واضحة.
2. ربط أي تعاون مع الولايات المتحدة في قطاع الطاقة بخطة لتطوير الخزن والنقل والتكرير والغاز، لا بمجرد رفع الإنتاج.
3. تحويل طريق التنمية إلى مشروع استثماري متكامل عبر نموذج قانوني واضح وشراكات مع مؤسسات تمويل وتأمين ونقل دولية، بمساعدة ودعم أمريكيين للمشروع.
4. إطلاق مسار تعاون مع الشركات الأمريكية الصغيرة والمتوسطة، وليس الاقتصار على الشركات الكبرى.
5. تعزيز الامتثال المصرفي والمدفوعات الإلكترونية وتتبع حركة الأموال للحد من الفساد والاقتصاد غير الرسمي، بالشراكة مع الولايات المتحدة، وتعزيز هذا التحول من خلال المساهمة الأمريكية في ذلك.
6. بناء برنامج وطني للتدريب الإداري والاقتصادي بالتعاون مع جامعات ومؤسسات أمريكية.
7. فتح حوار جاد وفعال حول العقوبات الأمريكية على المؤسسات العراقية، من شركات خاصة مثل فلاي بغداد، ومصارف عراقية، وشخصيات عراقية، بما يعزز عملية الانتقال في العلاقات مع الولايات المتحدة داخل العراق، وتشجيع المناخ المناسب لذلك.

8. العمل على إعادة التمويل الأمريكي إلى القضايا الاجتماعية والإنسانية في العراق، على غرار ما حصل مع المملكة الأردنية، مثل قضايا مكافحة الفساد، وقضايا حقوق الإنسان، ومكافحة التطرف.

II. مقدمة

تأتي زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن في لحظة اقتصادية دقيقة، تتداخل فيها ضغوط الموازنة العامة مع هشاشة البنية التحتية لقطاع الطاقة وضعف تنويع مصادر الدخل، في مقابل حاجة العراق إلى شراكات خارجية أكثر واقعية وفاعلية.

إن القيمة الحقيقية لهذه الزيارة لا تُقاس بعدد اللقاءات أو العناوين الدبلوماسية، بل بقدرتها على تحويل العلاقة مع الولايات المتحدة من إطار بروتوكولي عام إلى برنامج عمل اقتصادي محدد، قابل للتنفيذ والقياس، ويستند إلى أولويات عراقية واضحة.

وينطلق هذا التقرير المختصر من فكرة أساسية مفادها أن أي شراكة خارجية لن تُعوِّض غياب الإصلاح الداخلي. فالولايات المتحدة، بما تمتلكه من نفوذ اقتصادي وتقني ومؤسساتي، يمكن أن تكون شريكاً مهماً في ملفات الطاقة، والتمويل، والحوكمة، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص، لكنها لا تستطيع أن تحل محل القرار الوطني في إصلاح الموازنة، وتحسين بيئة الأعمال، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة الموارد وتوظيفها لتحقيق تنمية مستدامة.

III. تشخيص المشكلة الاقتصادية

يعاني الاقتصاد العراقي من مأزق بنيوي يتمثل في الاعتماد المفرط على النفط، وهيمنة الإنفاق الجاري، وضعف القطاع الخاص. كما يعاني من محدودية الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز كفاءة السوق

والاندماج في متطلبات التكامل الاقتصادي الدولي، بدءاً من تطوير منظومة التمويل، وتوطين الاستثمارات، ونقل الأنماط الحديثة في الرقمنة والشفافية، وبناء قواعد بيانات متماسكة وقابلة للتحليل، وصولاً إلى معالجة تشتت أدوات التخطيط والتمويل.

وقد كشفت الأزمات الأخيرة، ولا سيما اضطرابات أسواق الطاقة ومخاطر الممرات البحرية، أن العراق لا يمتلك بعدُ منظومة متكاملة للخزن والنقل والتكرير والتسويق المرن، الأمر الذي يجعل قدرته على الاستفادة من ارتفاع الأسعار أو زيادة الإنتاج محدودة عملياً.

كما أن المشكلة المالية لا ترتبط فقط بحجم الإيرادات، بل بكيفية إدارتها. فالعجز، والدين، والاقتراض، والإنفاق غير المنتج، وضعف إعداد الحسابات الختامية، كلها مؤشرات على حاجة ملحة إلى إعادة بناء نموذج الموازنة العامة، بحيث ينتقل من موازنة قائمة على بنود الإنفاق إلى موازنة برامج تقيس النتائج والأثر، وتربط التمويل بالأهداف التنموية، لا بمجرد تحقيق النفقات.

١٧.حدود الرهان على الخارج

الواقعية الاقتصادية: ينبغي التعامل مع زيارة واشنطن بواقعية سياسية واقتصادية، فالولايات المتحدة لا تتحرك بمنطق المساعدة المجانية، بل بمنطق المصالح. والسؤال الذي يحكم التفكير الأمريكي غالباً هو: ما العائد؟ لذلك، فإن تقديم العراق نفسه بوصفه طالباً للقروض أو المساعدات لن يكون مجدياً، بينما يصبح أكثر إقناعاً

عندما يقدم ملفات محددة تخلق منفعة متبادلة: استقرار الطاقة، فرص الاستثمار، ضبط النظام المالي، وتكامل العراق مع الاقتصاد الإقليمي.

قيود الشراكة مع الولايات المتحدة: لا تزال جاذبية العراق للشركات الأمريكية الكبرى مقيدة بعدة عوامل، من أبرزها المخاطر الأمنية والسياسية، وضعف بيئة الأعمال، وتعقيد النظام المصرفي، ومحدودية حجم السوق مقارنة بالأسواق الإقليمية الكبرى، فضلاً عن عدم وضوح الضمانات القانونية والاستثمارية.

مسار موازٍ مع الشركات الصغيرة والمتوسطة: ينبغي ألا تقتصر المقاربة على جذب الشركات العملاقة، بل يجب فتح مسار موازٍ للتعاون مع الشركات الأمريكية الصغيرة والمتوسطة، والغرف التجارية، والجامعات، ومؤسسات التدريب، نظراً إلى ما تتمتع به من مرونة أكبر وقدرة أعلى على الدخول التدريجي إلى السوق العراقية.

٧. ملف الطاقة بين زيادة الإنتاج وبناء القيمة

قطاع الطاقة... المدخل الواقعي للتعاون: يمثل قطاع الطاقة المدخل الأكثر واقعية لأي تعاون اقتصادي مع الولايات المتحدة، إلا أن هذا التعاون يحتاج إلى إعادة تعريف أولوياته. فليست الغاية مقتصرة على رفع القدرة الإنتاجية للنفط، بل تمتد إلى معالجة الحلقات الأضعف في سلسلة القيمة، والمتمثلة في الخزن، والنقل، والتكرير، واستثمار الغاز، وإنشاء أو تطوير المصافي، والتسويق. فزيادة الإنتاج من دون

توافر قدرات كافية في مجالات الخزن والتصدير والتكرير قد تتحول إلى عبء بدلاً من أن تكون فرصة اقتصادية.

برنامج لتحديث البنية النفطية والغازية: ومن هذا المنطلق، يمكن أن تتضمن الأجندة الاقتصادية برنامجاً متكاملاً لتحديث البنية التحتية لقطاعي النفط والغاز، وإشراك شركات متخصصة في إدارة الحقول، وتطوير منظومات الخزن والنقل، ودراسة جدوى إنشاء مصافٍ خارجية أو تملك حصص فيها داخل الأسواق المستوردة للنفط العراقي. كما ينبغي العمل على تنويع مسارات التصدير من خلال تفاهمات مع دول الجوار، بما يقلل الاعتماد على منفذ تصدير واحد، ويعزز القوة التفاوضية للعراق في أسواق الطاقة.

VI. صندوق الطاقة والتنمية

صندوق لآفاق اقتصادية مستدامة: طُرحت فكرة إنشاء صندوق يرتبط بعائدات النفط أو بجزء من إيرادات الصادرات بوصفه آلية لتمويل المشاريع الاستراتيجية بعيداً عن الإنفاق الجاري. إلا أن هذه الفكرة تحتاج إلى شروط صارمة حتى لا تتحول إلى تجربة شكلية جديدة. فالمسألة لا تتمثل في إنشاء صندوق يحمل اسماً جديداً، بل في بناء إطار قانوني ومالي وحوكمي يضمن عدم استخدام موارده لسد النفقات الجارية أو تمويل مشاريع غير منتجة.

صيغة الصندوق تتطلب دراسة جدوى اقتصادية شاملة: قبل تبني أي صيغة من هذا النوع، ينبغي إعداد دراسة جدوى اقتصادية شاملة

تجيب عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية، منها: ما حجم النفط أو الإيرادات المخصصة للصندوق؟ وما أثر ذلك في الموازنة العامة؟ وما الأسواق المستهدفة؟ وما نوع النفط المطلوب؟ وما سقف التمويل؟ ومن الجهة التي ستتولى إدارة الصندوق؟ وما آليات الحوكمة والرقابة؟ وما طبيعة المشاريع التي يُسمح بتمويلها؟

تفعيل الكيانات القائمة حالياً: تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانية تفعيل الكيانات القائمة، مثل صندوق التنمية الخارجية وصندوق العراق للتنمية، بدلاً من إنشاء هياكل مؤسسية جديدة قد ترتبط بدورة الموازنة السنوية وتفقد الاستقرار القانوني والمؤسسي.

VII. طريق التنمية واقتصاد الممرات

طريق التنمية ونموذج الإدارة: يمثل طريق التنمية فرصة لتحويل الموقع الجغرافي للعراق من ميزة كامنة إلى قيمة اقتصادية فعلية، غير أن نجاح المشروع لا يتحقق بالشعارات وحدها، بل بتحديد نموذجه التجاري والقانوني والإداري. فهل سيكون شركة عامة؟ أم شراكة بين القطاعين العام والخاص؟ أم امتيازاً دولياً؟ أم منصة استثمار إقليمية متعددة الأطراف؟ كما يحتاج طريق التنمية إلى إشراك شركات التأمين، والنقل، والشحن، والتمويل، بحيث يصبح منظومة اقتصادية متكاملة، لا مجرد مشروع لمقاولات البنية التحتية.

مساعدة أمريكية في ثلاث اتجاهات: يمكن للحكومة العراقية أن تطلب الدعم الأمريكي في ثلاث اتجاهات رئيسة: توفير غطاء ثقة

دولي للمشروع، وجذب مؤسسات التمويل والشركات اللوجستية ذات الخبرة، وربط طريق التنمية بمشاريع السكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والمناطق الصناعية. وبذلك يتحول طريق التنمية إلى مشروع اقتصادي متكامل، لا مجرد ممر للعبور، ويصبح مولداً لفرص العمل، ومحفزاً للاستثمار المحلي.

VIII. إصلاح الموازنة والقطاع الخاص

عادة تعريف دور الدولة: لا يمكن للاقتصاد العراقي أن ينتقل إلى مرحلة جديدة ما لم يُعَد تعريف دور الدولة. فالدولة ينبغي أن تتحول من مشغّل وممول مباشر إلى منظم ومُمكّن، يهيئ البنية التحتية اللازمة لنمو القطاع الخاص ويوفر له بيئة قانونية ومصرفية مستقرة. ويشمل ذلك إنشاء مدن صناعية فاعلة، وأسواق جملة منظمة، ومناطق لوجستية، وتسهيلات ائتمانية، وبرامج ضمان مدروسة لا تتحول إلى دين عام من دون مردود إنتاجي.

دعم البنية التحتية التنظيمية للقطاع الخاص: ينبغي أن تتضمن الموازنة العامة للدولة مخصصات واضحة لدعم البنية التحتية التنظيمية للقطاع الخاص، بدلاً من توجيهها إلى دعم الاستهلاك أو توزيع الامتيازات. ويتطلب ذلك اعتماد موازنة برامج حقيقية تربط الإنفاق بالنتائج، وتتضمن أهدافاً ومؤشرات أداء قابلة للقياس، مثل عدد فرص العمل المستحدثة، وحجم الصادرات غير النفطية، وعدد المشاريع الصناعية العاملة، ونسبة التمويل الموجه للأنشطة الإنتاجية. كما ينبغي تخصيص جزء من الإنفاق الاستثماري لتطوير

البنية التحتية الداعمة للقطاع الخاص، بما يعزز قدرته على النمو والمنافسة.

IX. النظام المالي ومكافحة الفساد

النظام المالي الكفوء وتعزيز الثقة الاستثمارية: يمثل ضبط النظام المالي ومحاصرة الفساد أحد الملفات التي يمكن أن تشكل مجالاً واضحاً لتقاطع المصالح بين العراق والولايات المتحدة. فتعزيز الامتثال المصرفي، وإغلاق منافذ تهريب الأموال، وتتبع حركة الدينار والدولار، وتوسيع استخدام المدفوعات الإلكترونية، كلها إجراءات لا تخدم الاستقرار المالي فحسب، بل تعزز أيضاً ثقة المستثمرين، وتنشط دورة الدخل المحلية، وتقلل مخاطر التعامل مع السوق العراقية.

ربط التعاون الخارجي بالإصلاحات الداخلية: تحتاج الحكومة إلى ربط أي تعاون خارجي بحزمة متكاملة من الإصلاحات الداخلية تشمل تحديث القطاع المصرفي، وتنظيم وتسجيل الأنشطة التجارية، وتقليص حجم اقتصاد الظل، وحماية التجار الملتزمين، وتوفير بيانات مالية دقيقة وموثوقة. فغياب البيانات لا يضعف كفاءة التخطيط الداخلي فحسب، بل يجعل الشريك الخارجي أكثر حذراً وأقل استعداداً لتحمل المخاطر أو توسيع استثماراته في السوق العراقية.

X. التعليم ورأس المال البشري

رأس المال البشري مدخل للتنويع الاقتصادي: لا تقتصر الشراكة الاقتصادية على النفط والاستثمار، بل تمتد إلى بناء الإنسان وتطوير المؤسسات. ويمكن للعراق أن يطرح على الجانب الأمريكي برنامجاً عملياً للتعاون مع الجامعات، والمعاهد، ومراكز التدريب في مجالات الطاقة، والإدارة العامة، والتخطيط، والمحاسبة، والتدقيق، والاقتصاد الرقمي، والحوكمة. فضعف القدرات الإدارية والمؤسسية داخل أجهزة الدولة يمثل أحد أبرز معوقات التنفيذ، ولا يمكن تجاوزه بمجرد توقيع الاتفاقيات.

تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي: كما يمكن دعم برامج التبادل الأكاديمي والبحثي بما يسهم في إعادة بناء جسور الثقة بين المؤسسات العراقية ونظيراتها الغربية، ويساعد على تغيير الصورة النمطية عن العراق من خلال المعرفة، والبحث العلمي، والتواصل المباشر، لا من خلال الخطاب السياسي وحده.

XI. خاتمة

إن نجاح زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن لا يعتمد على رفع سقف التوقعات، بل على تقليص العموميات وزيادة الدقة في تحديد الأولويات. كما تحتاج الحكومة إلى تقديم ضمانات واضحة بأن هذه الإصلاحات ستكون مستدامة، وتمثل أولويات استراتيجية على المدى الطويل. فالعراق لا يحتاج إلى شعارات واسعة عن الشراكة الاستراتيجية بقدر ما يحتاج إلى ملفات محددة، ومشاريع قابلة للتنفيذ، وإصلاحات داخلية تمنح الشركاء مبرراً حقيقياً للثقة.

وإذا استطاعت الحكومة أن تربط التعاون الخارجي بإصلاح الموازنة، وتحديث قطاع الطاقة، وتمكين القطاع الخاص، وضبط النظام المالي، وبناء رأس المال البشري، فإن الزيارة يمكن أن تكون بداية مسار اقتصادي جديد. أما إذا بقيت أسيرة الخطاب العام والوعود الكبرى، فإنها ستُضاف إلى سلسلة الفرص الضائعة في تاريخ الاقتصاد العراقي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org